على الامر الثاني.

الانعاش الاقتصادي والاجتماعي

جاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ليزيد من حدة الازمة الاقتصادية، التي كانت تعاني منها المنطقتان قبل الاحتلال ، مما أثار خشية سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، من أن يؤدي سوء الاحوال الاقتصادية إلى «أزمة سياسية» تهيىء الشروط الموضوعية لنمو وتصاعد المقاومة الشعبية[٣]. لذا، كان الهدف الاول للحكم العسكري الاسرائيلي يتمثل في ارجاع الحياة إلى مجراها الطبيعي، ثم ادخال تحسينات إلى مختلف نواحي الحياة، ومن ثم بادر إلى تنشيط التوجهات الاقتصادية، وترتيب الاوضاع الادارية، لتأمين احتياجات السكان المعيشية، والاستمرار في تقديم الخدمات[٤] وتحسين القائم منها.

وتستند الفلسفة الاسرائيلية، من وراء تحسين مستوى المعيشة، إلى نظرية مؤداها«ان التعايش الاقتصادي ـ الاجتماعي» يؤدي، بالضرورة، إلى الرضوخ للنظام الاقتصادي والسياسي القائم، ويعمل على تخفيض، أو الغاء، الشعور بالاضطهاد السياسي، والاستغلال الاقتصادي،أي تمييع الشعور الوطني، والوعي الطبقي[٥]؛ ومن ثم، ولمواجهة الوضع الجديد، المتدهور اقتصادياً بعد الحرب، وفي اطار سياسة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي، اتخذت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، ثلاثة اجراءات، هي: استئناف التجارة وحركة النقل بين الضفة الغربية (وفيما بعد قطاع غزة) وبين الضفة الشرقية، لمواجهة الركود الاقتصادي؛ وتشغيل العمال العرب، للقضاء على البطالة، وللحؤول دون انخراط العمال في نشاط المقاومة؛ واحداث تغييرات في بعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية، استكمالاً لسياسة رفع المستوى المعيشي للمواطنين، بما يضمن الهاءهم عن التفكير في أوضاعهم السياسية والمستقبلية.

أولاً: سياسة الجسور المفتوحة

بعد ايام قليلة من انتهاء معارك حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أقدمت كل من اسرائيل والاردن، كل من ناحيتها، ومن منطلقات مختلفة، على بناء الجسور على نهر الاردن، التي دمرتها الحرب. ويعتبر انتهاج اسرائيل لهذه السياسة أول اجراء اقتصادي لارجاع الحياة إلى مجراها الطبيعي. فقد كان أحد الاوجه الاساسية للتطبيع، أو «العمل كالمعتاد»، هو تنشيط التجارة، وإلى مدى أقل السفر بين الضفتين، وفيما بعد بين قطاع غزة والاردن[٦]. فمن ناحية، جاءت هذه السياسة للتغلب على أبرز متغيرات الازمة الاقتصادية التي شهدتها الارض المحتلة بعد الاحتلال مباشرة، والمتمثل في تراكم فائض الانتاج الزراعي، وبصفة خاصة في الضفة الغربية، حيث ان تصدير هذا الفائض، عبر الجسور، يؤدي وظيفة هامة في تطبيع الحياة الاقتصادية في الارض المحتلة، اضافة إلى القاء عبء هذا الفائض عن كاهل الاحتلال سياسياً، اذا ما بقي دون تصريف، واقتصادياً، اذا ما فتحت الاسواق الاسرائيلية في وجهه[٧]. ومن ناحية أخرى، فان استمرار محافظة سكان المناطق المحتلة على الاحتكاك باخوانهم عبر نهر الاردن يقلل، إلى حد ما، من شعورهم بكارثة الاحتلال، وهذا ما يؤدي إلى تطبيع الحياة اليومية للمواطنين تحت الاحتلال[٨].

شجعت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، سياسة الجسور المفتوحة إلى أبعد حد، ابتداء من تقديم مكافآت تشجيعية لصادرات الارض المحتلة، عبر الجسور، وخاصة الصناعية[٩]، وانتهاء بالسماح لرؤساء الغرف التجارية في الضفة الغربية ورؤساء بلدياتها بتنظيم حملة ضغط على